

في نظر بوتين.. هزم النازية برهان على أن عداء الغرب لن يكبل روسيا

رغم مرور أكثر من سبعة عقود على انتهاء الحرب العالمية الثانية لا تزال مخلفات هذا الصراع الكبير الذي غير خارطة العالم ثقيلة جدا وعالقة في الأذهان خصوصا من ناحية العلاقة بين الروس والأميركان وحلفائهم الأوروبيين. وإحياء هذه الذكرى السنوية يبدو مناسبة بالنسبة إلى الرئيس فلاديمير بوتين ليبرهن من خلالها على أن عداء الغرب لن يكبل الطموحات التوسعية لروسيا ويمنع استحضار أمجاد الاتحاد السوفييتي حتى بعد انهياره.

موسكو - يواجه الرئيس فلاديمير بوتين صعوبات في مواجهة موجة العداء التي يكتسبها الغرب لروسيا منذ عقود طويلة، لكنه يجد في المناسبات الرمزية كما هو الحال مع إحياء الذكرى الـ76 لانتهاج الحرب العالمية الثانية لحظة مستحبة تمثل له فرصة لكي يثبت أنه لا يزال تحت الأضواء وأنه زعيم لا يقل شأنًا عن الزعيم جوزيف ستالين. ولئن كانت معركة ستالينغراد ملحمة الملاحم بالنسبة إلى الروس وأيضا نقطة التحول التي غيرت معالم الحرب العالمية الثانية، ووضعت بداية النهاية لبحر جيوش ألمانيا النازية التي خسرت فيها وحلفاؤها 1.5 مليون جندي بين قتيل وجريح وأسير، أي ربع تعداد القوات الألمانية المقاتلة على الجبهة الروسية الألمانية، إلا أنها مناسبة للاقتناع بالانتصار في الحرب العالمية الثانية ولتكون في نظر بوتين برهانا على أن عداء الغرب لن يكبل طموحات "روسيا العظمى".

ومن أسباب الخلاف الأخرى فرض عقوبات على مسؤولين روس بسبب عملية تسلم تعرض لها المعارض الرئيسي للكرملين اليكسي نافالني في أغسطس 2020، والذي يضي عقوبة بالسجن منذ بداية العام.

ويعتبر الكثير من المحللين أن هذا العرض السنوي بشكل فرصة ليس لبوتين من أجل إبراز حقيقة العداء الذي يكتسب للغرب، بل يبدو فرصة للجيش الروسي لإظهار قوته عبر عرض أحدث معداته بينما جعل الكرملين تعزيز قدراته العسكرية حجر الزاوية في طموحاته الجيوستراتيجية.

ولطالما تؤكد روسيا أنها طورت ترسانتها العسكرية، وعلى سبيل المثال تطوير أسلحة تفوق سرعة الصوت قادرة على الإفلات من أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية. كما اكتسبت القوات الروسية خبرة قتالية ثمينة في سوريا وجعلت من موسكو مجددا قوة في الشرق الأوسط.

وخلافاً لغيره من العشرين عاما في بوتين التاسع من مايو كل عام أكد ألف عسكري بجزائريتهم الرسمية شاركوا في العرض بالساحة الحمراء المتاخمة للكرملين مع نحو 190 البية ومنظومة أسلحة من دبابت وصواريخ وغيرها، أن موسكو ستدافع دائما عن مصالحها الجيوستراتيجية وفي وقت تزايد فيه الخلافات مع الغرب.

وفي خطاب يستحضر فيه قدرة بلاده قال بوتين إن "روسيا تدافع بلا كلل عن القانون الدولي. في الوقت نفسه سندافع بحزم عن مصالحنا الوطنية ونضمن سلامة شعبنا". وأضاف أن أفكارا منبثقة عن النازية "أعيدت صياغتها لتتلاءم مع العصر" منددا بعودة "الخطابات العنصرية والتفوق القومي ومعاداة السامية وكراهية روسيا".

ولم يحدد الرئيس الروسي من يستهدف بانتقاداته لكنه لا يفتك منذ سنوات عن الحديث عن صعود قوى قومية وأخرى تتبنى الطروحات النازية لدى الجارة أوكرانيا التي ضم منها شبه جزيرة القرم في العام 2014 بعد ثورة مؤيدة للغرب ودعم الانفصاليين



حالم باستعادة أمجاد الماضي



تقارب وفق نوايا وحسابات مختلفة

العراق يريد دعما ماليا لكن السعودية والإمارات تعرضان فرصا للاستثمار

الاستقرار السياسي مدخل مهم لنجاح أي شركات محتملة

شركة "إيغل هيلز" ومقرها دبي في بناء مشروع حضري متعدد الأغراض. ولقد أظهرت التجربة الإثيوبية مع الاستثمار الإماراتي ثلاثة أشياء: أولا، التزام الدولة بعمل استثمارات قد يستغرق سنوات حتى تؤتي ثماره حتى لو تم إنشاء المشروع كاملا. ثانيا، من الصعب تخصيص أو وضع استثمارات ضخمة في بعض الاقتصادات الإقليمية، لاسيما تلك التي تمر بآزمة سياسية أو تمر بمرحلة انتقالية. وقد حصلت "مبادلة"، بصفتها صندوق ثروة سيادية، على توجيه سياسي للاستثمار في إثيوبيا، لكنها قد تجد صعوبة في التواصل مع الفرص المحلية الكبيرة والمناسبة.

والنساء، تأتي الفرص في بعض الأحيان من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أكثر من وسائل الاستثمار الحكومية، وهو ليس بالأمر السيء بشكل عام. لكن هذا قد يغير الطريقة التي تساهم بها الدولة المتلقية في سياسة التنمية المحلية في أنواع الوظائف التي يتم إنشاؤها وأنواع الأهداف طويلة المدى التي يمكن أن تحققها الأموال. وفي الحالة الإثيوبية، يعد مشروع صيانة محركات الطائرات مفيدا لتنمية العمالة ذات المهارات العالية ودعم توسع صناعة السياحة. أما الاستثمار العقاري، على خلق وظائف وبناء ذات أجور منخفضة وإسكان يخدم شريحة صغيرة ثرية من السكان. لكن احتياجات العراق التمويلية والاستثمارية تبدو كبيرة، وبالتالي يجب على المسؤولين القبول بكل المساعدة التي يمكن أن يحصلوا عليها. وينضم البلد النطفي الذي يعاني من تراكم الأزمات منذ 17 عاما إلى مجموعة واسعة من الاقتصادات الإقليمية التي تتطلع إلى الخليج للحصول على مساعدات واستثمارات، من القرن الأفريقي إلى بلاد الشام. وبعض هذه الدول هي أيضا منافسة في مجال النفط والغاز.

للمساعدة في دعم العملة. وبدلاً من ذلك، تشير الزمات السعودية والإمارات البالغة 6 مليارات دولار في الاستثمارات الأجنبية إلى ثقة الحكومتين في تحقيق أهداف التنمية الخاصة بهما. لكن الإرسال المباشر للأموال، حتى كقرض، كان من شأنه أن يفعل المزيد للتخفيف من المتاعب المالية للحكومة العراقية. أما الاستثمار لن يكون علاجاً فورياً للعراق، ولكن إذا تم تخصيصه بشكل جزئي، فسيكون أكثر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق مقارنة بالعقد الماضي.

حذر ممزوج بالتفائل

تري يونغ الباحثة، التي تدرس الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط مع التركيز بشكل خاص على دول مجلس التعاون الخليجي أن هناك ما يدعو إلى الحذر وبعض التفائل في هذه الاتفاقيات الاستثمارية التي وقعتها الحكومة الاتحادية العراقية، وثمة نماذج مماثلة تعكس ذلك الوجه. ففي العام 2018، قدمت الإمارات تعهدات مماثلة بقيمة ثلاثة مليارات دولار من الاستثمار في إثيوبيا، منها مليار دولار كوديعة للبنك المركزي. ومنذ ذلك الحين، أقيم مشروع واحد بقيمة 28.7 مليون دولار من قبل شركة سند للطيران، المملوكة لمبادلة، صندوق الثروة السيادي لحكومة أبوظبي، والذي يوفر صيانة محركات الطائرات. والمشروع كان بالشراكة مع الخطوط الجوية الإثيوبية.

لكن أكبر استثمار إماراتي في إثيوبيا منذ ذلك التاريخ كان مشروعاً عقارياً خاصاً. ففي نوفمبر 2018 بدأ مشروع عقاري بقيمة 646 مليون دولار من قبل شركة "إيغل هيلز" ومقرها دبي في بناء مشروع حضري متعدد الأغراض. ولقد أظهرت التجربة الإثيوبية مع الاستثمار الإماراتي ثلاثة أشياء: أولاً، التزام الدولة بعمل استثمارات قد يستغرق سنوات حتى تؤتي ثماره حتى لو تم إنشاء المشروع كاملاً. ثانياً، من الصعب تخصيص أو وضع استثمارات ضخمة في بعض الاقتصادات الإقليمية، لاسيما تلك التي تمر بآزمة سياسية أو تمر بمرحلة انتقالية. وقد حصلت "مبادلة"، بصفتها صندوق ثروة سيادية، على توجيه سياسي للاستثمار في إثيوبيا، لكنها قد تجد صعوبة في التواصل مع الفرص المحلية الكبيرة والمناسبة.

رؤية السعودية والإمارات في كيفية توثيق العلاقات مع العراق بمنطق تقديم المساعدات لم يعد فيها ما يجري في خضم الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالعالم حتى لو كان الأمر ارتباطاً بإبعاد بغداد عن فلك الإيرانيين. ولذلك فإن البلدين الخليجين يريدان الحصول على مكاسب مزدوجة في علاقتهما ببغداد حيث يريان أن توسيع رقعة الاستثمارات وخاصة في قطاع الطاقة البديلة قد يكون فرصة ذهبية لتحقيق إيرادات أكبر.

بغداد - وجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بوصول بلاده باتجاه السعودية والإمارات بهدف تصحيح مسار العلاقات الخارجية لبغداد مع دول الجوار وشرعها في الانفتاح على البلدين الخليجين الغنيين وقد ترسخ انطباع لدى الكثير من المحللين أن إقامة علاقات طبيعية مبنية على المصالح المشتركة ستكون هي المحدد في نهاية المطاف.

وما يشجع هذا التوجه هو وجود رغبة خليجية مقابلة في الانفتاح على بغداد يترجمها دخول دول الخليج العربي بما فيها السعودية والإمارات في ما يشبه السباق للتواصل مع الجانب العراقي وفق نوايا وحسابات مختلفة.

وتقول كارين يونغ باحثة مقيمة في معهد أميركان إنتربرايز في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" إن "منتجتي النفط الأغنياء على استعداد للمساعدة، لكنهم يتوقعون عائداً عليها، ويفضلون توجيهها من خلال شركاتهم وأدوات الاستثمار الخاصة بهم لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية. ويبدو إيجاد أسواق جديدة للنشطة الشركتين يمثل أمراً حتمياً، ويمكن أن يكون العراق العضو في أوبك هو الآخر زبونا جيدا. وعلى سبيل المثال، تصدر السعودية بالفعل الكهرباء إلى العراق، مما يثبت جدوى شبكة الطاقة المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي مما يقلل من اعتماد العراق على الغاز الإيراني. لكن هل الاستثمار جيد للعراق؟ تقع الدولة في عمق أزمة اقتصادية حادة، تخفيض قيمة العملة، وتصنيف ائتماني غير مرغوب فيه، وعبء دين خارجي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ يتوقع صندوق النقد الدولي سنوياً بين عامي 2021 و2023، وعجز مالي متقل بعبء فائتورة ورواتب القطاع العام التي تمثل 50 في المئة من الإنفاق الحكومي.

وعلاوة على ذلك، هناك صعوبة في تلبية احتياجات العراق من إنتاج الكهرباء المحلية وضعف تقديم الخدمات في ظل الفساد المستشري. ثم هناك قطاع النفط الذي هو بحاجة ماسة إلى الاستثمار والاستقرار السياسي. وينجذب العراق في اتجاهات متضاربة، بالنظر إلى اعتماده على إيران في التجارة وموارد الكهرباء وحاجته إلى تحسين العلاقات مع جيرانه في الخليج العربي، الذين لديهم القوة الاستثمارية.

وشهدت السعودية والإمارات فرصة للتدخل ولكن ليس بالمساعدات أو القروض أو حتى وديعة البنك المركزي

بغداد - وجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بوصول بلاده باتجاه السعودية والإمارات بهدف تصحيح مسار العلاقات الخارجية لبغداد مع دول الجوار وشرعها في الانفتاح على البلدين الخليجين الغنيين وقد ترسخ انطباع لدى الكثير من المحللين أن إقامة علاقات طبيعية مبنية على المصالح المشتركة ستكون هي المحدد في نهاية المطاف.

وما يشجع هذا التوجه هو وجود رغبة خليجية مقابلة في الانفتاح على بغداد يترجمها دخول دول الخليج العربي بما فيها السعودية والإمارات في ما يشبه السباق للتواصل مع الجانب العراقي وفق نوايا وحسابات مختلفة.

كارين يونغ
منتجو النفط
مستعدون للمساعدة
لكنهم يتوقعون عوائد

وعندما زار الكاظمي كلا من السعودية والإمارات في مارس وأبريل الماضيين كان في الأساس يبحث عن دعم مالي لمساعدة اقتصاد بلاده المنهك، إلا أن ما حصل عليه بدلاً من ذلك هو التزام كل من الرياض وحكومة أبوظبي باستثمار ثلاثة مليارات دولار وأن جزءاً منها يستهدف الطاقة المتجددة. ومع أن هذه الاستثمارات لن تعمل على تخفيف عجز الميزانية المتوقعة لما يقرب من 20 مليار دولار هذا العام أو منع تخفيض آخر لقيمة العملة المحلية المتدهورة، لكن هذه الاستثمارات تشير أيضاً إلى حقائق جديدة في الخليج.

مكاسب مزدوجة

كان مبلغ الستة مليارات دولار في الأساس وسيلة لفتح باب الاستثمار للبلدين الخليجين الغنيين العضوين في منظمة أوبك، أي شركة النفط الوطنية أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، اللتين تريدان البقاء كشركات طاقة عالمية. وهي تتطلع إلى بناء وجودها في أعمال الطاقة المتجددة، وتحديداً في إنتاج الطاقة الشمسية والهيدروجين، للكهرباء ووقود النقل. وبالنسبة لمصري النفط في الشرق الأوسط، تعد هذه لحظة تغيير، إذ

تجربة الاستثمارات الخليجية في إثيوبيا قد لا تتكرر في العراق لأن احتياجاته التمويلية والاستثمارية تبدو أكبر

